التطور التاريخي للنقود

أ. محمود السيد سعدالدين نورالدين[1]، أ.د/ رابح رتيب بسطا[2]، أ.د/ أيمن أحمد علي عبدالغفار[1]
[1] كلية الحقوق ـ جامعة أسـوان
[2] كلية الحقوق ـ جامعة أسيـوط

ملخص

يدور هذا البحث حول مفهوم النقود ونشأتها وتطورها التاريخي عبر العصور، وبيان كيف انتقلت النقود وتطورت من مرحلة الاكتفاء الذاتي ثم مرحلة المقايضة ، مرورًا بمرحلة النقود السلعية والمعدنية بأنواعها ووصولًا إلي النقود الورقية وما شهدته هذه المرحلة من تطور كبير إلي أن وصلت الي مرحلة النقود الإلكترونية.

Abstract

This research revolves around the concept of money, its origins and historical development throughout the ages, and explaining how money moved and developed from the stage of self-sufficiency, then the stage of barter, through the stage of commodity and metal money of all kinds, arriving at paper money and the great development that this stage witnessed until it reached the stage of electronic money.

Keywords: money - the concept of money - the historical development of money.

الكلمات المفتاحية: النقود – مفهوم النقود – التطور التاريخي للنقود.

التطور التاريخي للنقود

مقدمة

لقد تغير وجه الحياة على الأرض وأسلوب معيشة الناس، بعد أن اكتشف الإنسان، واخترع أهم ثلاثة أشياء في حياته: النار والكتابة والنقود؛ بالنار أضاء ظلام الليل الدامس، وبالكتابة اتسعت دائرة المعارف، و بالنقود تمكن من

*Corresponding author E-mail: mnorelden888@gmail.com

تاريخ الإرسال: 10 ديسمبر 2023م ـ تاريخ المراجعة: 23 ديسمبر 2023م تاريخ القبول: 6 يناير 2024م.

الحصول على السلعة أو الخدمة التي يطلبها في الوقت الذي يلائمه، وبالكمية والأنواع التي يحتاجها[1]. وقد استعمل الإنسان النقود منذ القدم، لكنها لم تكن منذ البداية بالصورة التي نعرفها عليها اليوم، وإنما مرت بتطور تدريجي عميق.

وقد ارتبط هذا التطور ارتباطًا وثيقًا بتطور البشرية اقتصاديًا واجتماعيًا، ففي المرحلة الأولى من مراحل تطور البشرية كان الإنسان يعتمد في حياته على الصيد يأكل الحيوانات ويستر جسده بجلودها أو بأوراق الأشجار ويصنع مسكنه من جذوع وفروع الشجر، أي إنه اكتفى بما وفرته له الطبيعة، إذ أنه لم يكن بحاجة لأي وسيلة من وسائل التبادل، وبالتالي لم تظهر النقود في هذه المرحلة.

وفي مرحله تالية، عرف الإنسان الزراعة، وبدأ يستقر في شكل جماعات وتحول من الاعتماد على الصيد إلى إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات، وبذلك أصبح الإنسان يشبع حاجاته عن طريق الإنتاج، وقد فتحت الزراعة أمامه مجالات أخرى للإنتاج، وبصفة خاصة الإنتاج الصناعي، فالزراعة بما تحتاجه من معدات وأدوات دفعته إلى استغلال ما حوله من معادن؛ ليصنع منها هذه المعدات والأدوات وغيرها مما يلزمه في حياته[2].

ومع زيادة السلع التي يحتاجها الإنسان وتنوعها وكذلك الأنشطة التي يلزم ممارستها لإنتاج هذه السلع أصبح من الصعب على الفرد الواحد أن يقوم بإنتاج كل ما يحتاج إليه من سلع بنفسه، ومن ثم اتجه الإنسان إلى التخصص وتقسيم العمل، بمعنى أن الفرد الواحد يكتفي بممارسة نشاط إنتاجي واحد أو عدد محدود من الأنشطة، ويترك لغيره من الأفراد ممارسة الأنشطة الأخرى، وبذلك يصبح الفرد الواحد لا ينتج من السلع الكميات التي يحتاج لها هو نفسه فقط، وإنما ما يفوق حاجته ويقدم الفائض للآخرين من أفراد الجماعة يشبعوا به حاجاتهم من هذه السلع.

وقد اقتضي ذلك ضرورة وجود نظام للتبادل بحيث يستطيع الفرد أن يبادل ما تبقى من حاجته من السلع التي يتخصص في إنتاجها بالسلع الأخرى التي يحتاج إليها والتي يتخصص في إنتاجها الآخرون.

ولقد كان أول نظام للتبادل عرفه الإنسان هو أسلوب المقايضة، وهو يعني مبادلة الأفراد للسلع والخدمات مباشرة فيما بينهم، وذلك دون وجود وسيط لعملية المبادلة هذه، ولكن أسلوب المقايضة هذا ينطوي على الكثير من العيوب التي جعلته غير قادر على الوفاء باحتياجات المجتمع الاقتصادي خاصة مع التوسع في التخصص وتقسيم العمل.

وإزاء ذلك اتجه الإنسان إلي استخدام وسيط في عملية المبادلة، وقد استخدم في أول الأمر بعض السلع العادية، والتي تتوافر فيها شروط معينة كوسيط للمبادلة، ثم انتقل الإنسان بعد ذلك إلى استعمال المعادن كوسيط، ثم الورق واصطلح على تسمية هذا الوسيط أيا كانت طبيعته "بالنقود"، ويعزى ذلك التطور الذي لحق بأشكال النقود إلى الرغبة في توفير وسيط جيد للمبادلة، حيث أن كل شكل منها ظهر ليقضي علي النقائص والعيوب التي أبداها سابقه نتيجة التطور الاقتصادي وما يترتب عليه من اتساع نطاق المبادلات، هذا ولم يقف تطور أشكال النقود عند هذا الحد الذي

---

[1] د/ رمضان صديق، النقود والبنوك والسياسة النقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2008م، ص3 وما بعدها.

[2] د/ عبد الهادي عبد القادر سويفي، اقتصاديات البنوك والتجارة الخارجية، جامعة أسيوط (كلية التجارة)، العام الجامعي 1995 / 1996م، ص7 وما بعدها.

سبق ذكره، ولكنها تطورت مرورا بالنقود المصرفية أو نقود الودائع، ووصولًا إلى النقود الإلكترونية[3].

الدراسات السابقة

تمثل أهم الدراسات التي تم الوقوف عليها في هذا المجال فيما يلي:

1- دراسة " **الورق النقدي**" للأستاذ الدكتور/ عبدالله بن سليمان بن منيع، رسالة ماجستير في المعهد العالي للقضاء، المملكة العربية السعودية، 1404هـ/ 1984م، وهي دراسة فقهية هدفت إلي بيان الحكم الشرعي للنقود الورقية، وان كانت هذه الدراسة قد تطرقت في بدايتها إلي الحديث عن نشأة النقود، فلم يكن الأمر أكثر من مقدمة مقتضبة دون التطرق إلي بيان تفاصيل ما مرت به النقود من مراحل. بينما هدفت الدراسة الحالية إلي بيان تفاصيل التطور التاريخي للنقود عبر المراحل المختلفة.

2- دراسة " **الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال**" للاستاذ الدكتور / ودان بوعبدالله ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2021/2020م. وهي دراسة اقتصادية الهدف منها بيان العلاقة بين الاقتصاد النقدي و أسواق رأس المال وما يترتب علي ذلك من آثار اقتصادية، وان كانت هذه الدراسة قد تطرقت للحديث عن نشأة النقود فكان ذلك في حدود ضيقة دون تأصيل تاريخي لتطور النقود وهو ما سوف أحاول القيام به في هذا البحث.

أهمية البحث

تلعب النقود دوراً خطيراً في الاقتصاد القومي. فهي تحتل مركز الصدارة في جميع المعاملات الاقتصادية المعاصرة بغض النظر عن النظام الذي تتبعه الدول، ولا يستطيع أحد أن ينكر الدور الذي تلعبه النقود في العلاقات الاقتصادية الدولية.

منهج البحث

سيتم استخدام المنهج التاريخي في هذا البحث، بالاضافة إلي المنهج الوصفي المعتمد علي الاستقراء، والمنهج التحليلي المعتمد علي الاستنباط.

خطة البحث

تلك كانت استهلالة موجزة ومحاولة مقتضبة للتمهيد لموضوع "النقود" نستعرضه فيما يلي من مباحث:

المبحث الأول: مفهوم النقود.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للنقود.

---

[3] د/ عبد الهادي عبد القادر سويفي، المرجع السابق، ص8 وما بعدها.

المبحث الأول

مفهوم النقود

لعل الحديث عن النقود دون التطرق لتعريفها وبيان ما تتميز به عن غيرها من وسائل التبادل الأخرى، قد يجعلنا في معزل عن فهم النقود فهمًا صحيحًا، مما يجعلنا كمن يقدم على السير دون معرفة من أين تبدأ الطريق، الأمر الذي يتعين معه بيان ماهية النقود :

أولًا: تعريف النقود لغة:

النقود جمع نقد، والنقد في اللغة يطلق على عدة معان منها:

1- النقد بفتح النون مشددة وسكون القاف: هو المسكوك من الذهب والفضة، ويطلق الآن على ما يقوم مقامهما في المداولات المالية[4].

2- الجيد من الدراهم يقال: درهم نقد، ونقود جياد، والنقاد الذي ينقد الدراهم وغيرها[5].

3- الإعطاء المؤجل: أي خلاف النسيئة[6]، ومنه قول سيدنا جابر -رضي الله عنه- " فنقدني رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ثمنه " أي أعطاني ثمنه معجلًا[7].

4- وقد يراد به: تمييز الدراهم والدنانير، وإخراج الزيف منها[8].

يقال: نقدها ينقدها نقدًا، إذا ميز جيدها من رديئها.

ويقال: نقد النثر ونقد الشعر، أي أظهر ما فيهما من عيب أو حسن[9]، وأنشد سيبويه:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ... نفي الدراهيم تنقاد الصياريف[10].

5- إبراز الشيء وبروزه، يقول ابن فارس[11]: "النون والقاف والدال أصل صحيح، يدل على إبراز الشيء وبروزه، ومن

---

4 () قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، حرف النون، مادة "نقد"، المرجع السابق، ص600.

5 () لسان العرب، حرف النون، مادة "نقد"، المجلد السادس، المرجع السابق، ص 4517.

6 () لسان العرب، حرف النون، مادة "نقد"، المجلد السادس، المرجع السابق، ص 4517.

7 () صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب المساقاة، باب 21 بيع البعير واستثناء ركوبه، حديث 715، تحقيق د/ محمد فؤاد عبد الباقي، طباعة دار إحياء التراث العربي، بيروت.

8 () لسان العرب، حرف النون، مادة "نقد"، المجلد السادس، المرجع السابق، ص 4517.

9 () المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الخامسة، حرف النون، مادة "نقد"، 2011م، ص 944.

10 () لسان العرب، حرف النون، مادة "نقد"، المجلد السادس، المرجع السابق، ص 4517.

11 () أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، من أئمة اللغة والأدب، أصله من قزوين (إحدى محافظات إيران)، وأقام مدة في همزان (مدينة تاريخية قديمة وعاصمة محافظة همذان في إيران)، ثم انتقل إلى الري (مدينة تاريخية أصبحت اليوم جزءًا من الجنوب الشرقي لمدينة طهران في إيران) فتوفي بها عام 395هـ، من أشهر تصانيفه معجم مقاييس اللغة.

ذلك: النقد في الحافر، وهو تقشره[12].

ثانيا: النقود في الاصطلاح

على الرغم من تعلق النقود بحياتنا اليومية كوسيلة مباشرة للوفاء بالالتزامات، ووسيلة غير مباشرة لإشباع الحاجات، وكشيء يسعى الناس دائما للحصول على المزيد منه؛ وفاءً لمتطلبات الحاضر، ورغبة في تأمين المستقبل. إلا أن تعريفها والاتفاق على مفهوم موحد لها، لم يكن بين الكتاب أمرًا يسيرًا[13]. حيث اتجه البعض في تعريفها إلى التركيز على خصائصها، بينما اتجه البعض الآخر إلى جعل التعريف موضحًا لوظائفها، و من جانب آخر ركز بعض الكتاب على الطبيعة القانونية للنقود[14].

1- تعريف النقود على أساس خصائصها:

لما كان للنقود بعض الخصائص التي تميزها عن غيرها، مثل: القبول العام، وسهولة النقل والتداول، وقابليتها للتجزئة، وتجانس وحداتها، وندرتها النسبية، تعددت العبارات في تعريف النقود بناءً على خصائصها التي تتميز بها[15]، وأهمها:

- " كل ما هو مقبول عمومًا في الدفع مقابل السلع، أو في الإبراء من جميع التزامات الأعمال".
- " أي شيء يتمتع بقبول عام من جانب الأفراد في الوفاء بالالتزامات" [16].

2- تعريف النقود على أساس وظائفها:

لما كانت للنقود وظائف محددة، على الاختلاف في تحديدها، تعددت العبارات في تعريف النقود بناءً على الوظيفة التي تؤديها، أهمها:

1- "النقود، هي كل ما تفعله النقود"[17].

2- "كل شيء يستخدم كوسيط للتبادل ومعيار للقيمة"[18]

3- "وسيلة للحصول على السلع والخدمات"[19].

3- تعريف النقود على أساس قانونيتها:

---

[12] أبو الحسن أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط د/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م، الجزء الخامس، حرف النون، مادة "نقد" ص467.

[13] د/ أنور إسماعيل الهواري، اقتصاديات النقود والبنوك، كلية الحقوق جامعة الزقازيق، 1986/1985م، ص 25 وما بعدها.

[14] د/ عبد الله الصعيدي، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة 2005م، ص13 وما بعدها.

[15] د/ عبد الله الصعيدي، النقود والبنوك، المرجع السابق، ص13 وما بعدها.

[16] د/ محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1962م، ص 32.

[17] د/ خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود: الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1432هـ/2011م، ص15.

[18] د/ سارة متلع القحطاني، رسالة دكتوراه بعنوان "النقود الإلكترونية: حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية" – جامعة الكويت – 2008م، ص39.

[19] MOUNIR SMIDA, "L'ECONOMIE MONETAIRE PAS A PAS", Université Virtuelle de Tunis, 2007, p15.

لما كانت النقود تستمد قوتها من القانون؛ لأداء أهم وظائفها في نظر القانون، عرفت بهذا الاعتبار بتعريفات عدة،[20] أهمها:

أ- "أي شيء له القدرة على إبراء الذمة"[21]

ب- "الشيء الذي يحدد القانون أنه كذلك"[22]

وفي محاولة لوضع تعريف عام للنقود، نقول بأنها: "كل شيء يتمتع بالقبول العام لدى الأفراد، كوسيط للتبادل ومقياس للقيم، مهما كان ذلك الشيء ومهما كانت مادته".

المبحث الثاني

التطور التاريخي للنقود

منذ القدم عرف البشر النقود، وقبل أن تظهر في صورتها الحالية مرت بالعديد من المراحل حسب تطور حياة البشر، وفيما يلي نتناول هذه المراحل تباعًا على النحو التالي:

مرحلة الاكتفاء الذاتي[23]

في العهد البائد القديم، وعندما ظهر الإنسان على مسرح التاريخ كان ظهوره فى صورة قبائل تتكون كل منها من مجموعة من العشائر تربط بينها روابط متعددة من أهمها الأصل المشترك، وكانت هذه المجتمعات البدائية تعيش على جمع والتقاط ثمار الأشجار، ثم عرفت بعد ذلك الصيد البري والبحري وفي هذا العهد السحيق كانت أدوات الإنتاج ليست سوى بعض الأسلحة البدائية وأدوات الصيد وبعض الأواني، ولم تكن هناك سلع بالمعنى المتعارف عليه في الوقت الحاضر.

كانت المنتجات التي يحصل عليها الفرد خلال عمليات الجمع والالتقاط والصيد تتجه مباشرة لإشباع حاجاته الشخصية أو حاجات أسرته أو الجماعة التي ينتمي إليها، ولم يكن المتاح من تلك المنتجات – عادة – يكفي لإشباع الحاجات الأساسية لأفراد الجماعة. ومن ثم لم يكن هناك وجود لفائض فوق الحاجات. ولما كانت كل جماعة تعمل على إنتاج مجموعة السلع والخدمات الكافية نسبيًا؛ لإشباع حاجاتها، فلم يكن هناك ضرورة لوجود مبادلات مع الجماعات الأخرى، فالتوزيع كان يتم تلقائيًا وداخليًا؛ طبقًا للأنظمة الاجتماعية السائدة.

ولم تكن هذه الفترة من حياة الإنسان، وإن طالت من الناحية الزمنية، تشكل مرحلة لها أهمية في تاريخ البشرية؛ إذ أن

---

20 () د/ سارة متلع القحطاني، المرجع السابق، ص39.

21 () "وإن كان اتسام النقود بالقدرة على إبراء الذمة صفة لازمة وضرورية في رأي رجال القانون، إلا أنها لا تعد كذلك عند الاقتصاديين؛ ذلك أن هناك الكثير من أشكال النقود ليس لها مثل هذه القدرة، فنقود الودائع رغم ما تمثله من أهمية بالغة في الاقتصاد الحديث، لا تتمتع بهذه الصفة" راجع في ذلك د/ عبد الله الصعيدي، النقود والبنوك، المرجع السابق، ص39.

22 () د/ سارة متلع القحطاني، المرجع السابق، ص39 .

23 () راجع في ذلك تفصيلاً:

- د/ حازم الببلاوي، دراسة في النظرية النقدية، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، 1996م، ص52.
- د/ محمد زكي المسير، اقتصاديات النقود، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982م، ص11 وما بعدها.
- د/ السيد محمد الملط، نقود العالم متى ظهرت؟ ومتى اختفت؟، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م، ص25.

الإنسان لم يقم فيها بدور إيجابي يذكر في تعامله مع الطبيعة، وإنما كان دوره سلبيًا وقاصرًا على الاستفادة بما حوله، دون أن يحاول تغيير الظروف المحيطة به، أو يؤثر فيها بما يتلاءم مع احتياجاته.

وقد سميت هذه المرحلة بالاكتفاء الذاتي؛ لأن كل أسرة كانت مكتفية ذاتيًا بنفسها؛ حيث يتعاون رب الأسرة وباقي أفراد العائلة لتوفير جميع ما يحتاجون إليه من طعام وشراب وملبس ومسكن ونحو ذلك.

مرحلة المقايضة[24]

مع تطور المجتمعات وزيادة متطلبات الإنسان وتنوع السلع والخدمات، أصبح من الصعب على كل فرد أن يقوم بإنتاج جميع ما يحتاج إليه من السلع، وبالتالي اتجه كل فرد من أفراد المجتمع للتخصص في نشاط إنتاجي معين تاركًا ما عداه من الأنشطة لباقي أفراد المجتمع، ثم يبادل ما يفيض من إنتاجه بما يحتاج إليه من إنتاج الآخرين. وقد أدى هذا التخصص في الإنتاج إلى استخدام أول نظام في التبادل التجاري عرفه الإنسان، وهو نظام المقايضة.

ويعرف نظام المقايضة بشكل عام بأنه: مبادلة سلعة بسلعة أخرى مباشرة دون وسيط، ومثال ذلك: أن يبادل شخص كمية من القمح بكمية من الأرز وهكذا. فكأن الذي يحوز شيئًا فوق حاجته يقوم بمقايضته مع شخص آخر وبالتالي أصبحت المقايضة النظام الوحيد للمبادلة والتجارة.

ومع تطور العلاقات بين الأفراد وظهور ما يسمى بالسوق، أصبحت المقايضة قاصرة عن تلبية حاجات التبادل، فالاعتماد على المقايضة لم يعد ممكنًا، وبدأ الأفراد يشعرون بأنها ليست الوسيلة السهلة لتحقيق المبادلات؛ وذلك نظرًا للصعوبات التي واجهت هذا النظام، وساعدت على تركه وعدم الاستمرار في تطبيقه كوسيط للتبادل، ومن أهم هذه الصعوبات: صعوبة التوافق بين الرغبات، عدم وجود معيار مشترك تتم في ضوئه المبادلة، عدم قابلية بعض السلع للتجزئة، عدم وجود وسيلة سهلة لاختزان القيم.

مرحلة النقود السلعية[25]

---

[24] () راجع في ذلك تفصيلاً:

- د/ عبدالله بن سليمان بن منيع، الورق النقدي(حقيقته- تاريخه - قيمته - حكمه) المعهد العالي للقضاء، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، 1404هـ/1984م، ص23.
- د/ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة المبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004م، ص15.
- د/ رفيق يونس المصري، النقود في الاقتصاد الإسلامي، دار المكتبي (دمشق القاهرة الشارقة)، الطبعة الأولى، 1434هـ/ 2013م، ص11.
- L. Randall wray, " introduction to an Alternative History ofMoney" working paper No 717, levy Economics Institute of Bard College, may 2012, p4.

[25] () راجع في ذلك تفصيلاً:

- د/ عبد الهادي على النجار، اقتصاديات النقود والمصارف مع وجهة نظر إسلامية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، 1998/1997م، ص17.
- د/ عبد المنعم البيه، اقتصاد النقود والبنوك، مطبعة اتحاد الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1956م، ص3.
- د/ علي أحمد السالوس، استبدال النقود والعملات، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، 1405هـ/1985م، ص23.

وأمام عيوب نظام المقايضة، والتطور الطبيعي للمجتمعات، وزيادة التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والجماعات، وما صاحب ذلك من زيادة في حجم التبادل التجاري، توجهت المجتمعات إلى اختراع سلع وسيطة يتقبلها الجميع لضرورتها ولسهولة اختزانها كي تصبح أداة لمبادلة مواد أخرى بعضها ببعض، وهذه المرحلة من التطور الاقتصادي للإنسانية تعرف بمرحلة النقود السلعية.

وفي هذه المرحلة اختارت كل جماعة لنفسها سلعة معينة ذات أهمية بالنسبة لها، وتتناسب وظروفها بحيث تلقى القبول العام منها، فبعض الجماعات اختارت أنواعًا من الماشية والإبل والماعز؛ لتنسب إليها قيم غيرها من السلع، كما هو الحال في المناطق الرعوية، في حين أن بعض الجماعات الأخرى اختارت لنفسها بعض السلع المقدسة؛ لاعتبارات دينية، مثل القواقع والمحار لتنسب إليها قيم غيرها من السلع، كما استخدمت جلود الحيوانات وفراؤها في المناطق الشمالية، وأيضًا استخدمت الحراب وأدوات الصيد والعاج في المناطق الاستوائية، وأيضًا في المناطق الساحلية استخدمت بعض أنواع الحلي والمعادن النفيسة والسلع النادرة، وهكذا باقي الجماعات.

وإذا كانت هذه النقود قد استطاعت أن تخفف بعضًا من صعوبات المقايضة وتيسير المبادلات على نحو ما، إلا إن استخدام السلع الاستهلاكية كوسيط نقدي لم يدم طويلًا؛ إذ سرعان ما كشف استخدامها عن مساوئ عديدة نتيجة عدم تجانس وحداتها أحيانًا، وعدم قابليتها للتجزئة والتخزين لفترة طويلة دون أن يصيبها التلف. ومن هنا اتجه الأفراد إلى البحث عن بديل آخر يمكنهم من تلافي هذه المساوئ. وهكذا ما لبثت المجتمعات البدائية أن تخلت عن استخدام السلع الاستهلاكية كنقود، وأصبحت تستخدم بدلًا منها سلع الزينة مثل العقود و الحلقان المصنوعة من الأصداف والقواقع البحرية ثم المصنوعة من المعادن بعد ذلك.

مرحلة النقود المعدنية[26]

بعد مرور وقت من الزمن على استخدام النقود السلعية تبين للإنسان أن هذه النقود وإن كانت تحوز القبول العام لدى أفراد الجماعة إلا إنها عرضة للتلف أو النقص فيها بمرور الزمن، وفي كثير من الأحيان يصعب قابليتها للتجزئة كالمواشي، وأن هذه الثقة في قوة إبرائها ووفائها بالالتزامات باتت مهتزة، وبالتالي لم تعد تصلح للآخرين أو للإدخار، وهي من أهم وظائف النقود، بالإضافة إلى أنها لم تعد تلبي احتياجات التبادل التجاري المتنامي داخل وخارج الجماعة.

-VOISIN Michel, « comprendre monnaie et la politique monétaire », 3º édition, BREAL, Paris, 2016, P16.

-James M. Buchanan, "Contitutionalization of money", (CEPS) centre for European policy studies, 12 May 2009, P 5.

[26] () راجع في ذلك تفصيلاً:

– د/ عبد الهادي عبد القادر سويفي، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الخارجية، المرجع السابق، ص14.

– د/ كلاوس بيندر، صناع النقود، ترجمة/ خالد غريب علي، مراجعة/ هاني فتحي سليمان، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2015م، ص19 وما بعدها.

- Mr. BEN YAOU Madjid," Présentation et Comparaison de la Politique Monétaire de l'Algérie et du Congo", Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou Facultés des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion Département des Sciences Economiques,2019,p17.

ولذلك اهتدى الإنسان إلى استخدام المعادن للقيام بدور النقود لما تتميز به من قابلية للتخزين بالإضافة إلى الوظيفتين السابقتين، وهما كونها مقياسًا للقيم ووسيطاً للتبادل.

النقود المعدنية غير النفيسة.

في بادئ الأمر تم استخدام بعض المعادن غير النفيسة، مثل: الحديد والنحاس والبرونز وغيرها من المعادن من غير الذهب والفضة، هذا بالإضافة إلى استخداماتها الأخرى العادية وقد حققت هذه المعادن حاجات الإنسان نسبيًا؛ حيث خففت من عيوب النقود السلعية السابقة وأيضًا المقايضة، وبالتالي فقد بات على الإنسان أن يتخير من المعادن ما يحقق مصالحه وبالشكل الذي يريده.

واستخدمت هذه النقود المعدنية كنقود مباشرة وليس كنقود سلعية، أي إن الفرد كان يستطيع أن يبيع ما لديه من سلع ويحصل مقابلها على قيمتها من نقود معدنية، وفي المقابل يستطيع أن يشتري ما يشاء من سلع ويدفع مقابلها قيمتها من نقود معدنية، وذلك على عكس النقود السلعية التي كانت على أساسها فقط يتم تقييم السلع محل التبادل في بادئ الأمر.

النقود المعدنية النفيسة:

ومع تطور استعمال النقود المعدنية سرعان ما اهتدى الإنسان إلى الذهب والفضة كمعدنين يتميزان عن غيرهما من المعادن الأخرى بمميزات عديدة.[27]

وتشير الكتابات في هذا المجال إلى أن أول استخدام للمسكوكات الذهبية كان في حوالي ٦٠٠ ق.م؛ حيث توضح لنا دراسة تاريخ النقود أن "الليديين"[28] بآسيا هم أول من اخترعوا العملات المعدنية، وذلك في عهد كريسوس أو "قارون" الذي تولى حكم هذه البلاد في الفترة من (٥٦١ – ٥٤٦ ق. م) وقام بسك عملات معدنية تم صنعها من معدن يسمى "الأكتروم" وهو خليط من الذهب والفضة وكانت في شكل بيضاوي وعلى أحد وجهيها نقوش غير واضحة لبعض الحيوانات. وقد انتقل هذا الاختراع فيما بعد إلى بلاد الإغريق ثم إلى غيرها من البلاد التي كانت موجودة في ذلك

---

27 () يمكن استخلاص أهم المزايا التي تتسم بها النقود المعدنية في الآتي:

– الندرة النسبية للمعادن عن باقي السلع الأخرى. – عدم قابلية المعادن للتلف وسهولة حفظها.

– قابلية المعادن للتجزئة دون فقد قيمتها. – قابلية المعادن للتحول من صورتها الخام إلى مسكوكات ومشغولات دون أن يؤثر ذلك على قيمتها. – تجانس وحدات المعدن الواحد وثبات خواصها بدقة واضحة بأكثر بكثير من باقي السلع الأخرى.

راجع في ذلك د/ عبد الهادي مقبل، محاضرات في النقود، المرجع السابق، ص49.

28 () الليديين: (leydia) وبالصيغة اليونانية (ADsia) هي منطقة تاريخية غرب بلاد الأناضول وتتطابق حاليا مع المحافظات التركية: أزمير ومانسيا. يعد الليديون من الشعوب الإيجية (الهندو أوروبية) القاطنة على شواطئ آسيا الصغرى، ومن أشهر ملوكها الملك (جيجس) وهو الذي أسس مملكة ليديا في حدود القرن السابع قبل الميلاد، وآخرهم وأشهرهم (كريسوس) في الفترة (560– 546 ق.م) وهو من قام بسك العملة النقدية التي لعبت أبلغ الأثر في ازدهار التجارة المالية والتبادل التجاري في المنطقة التي انطلقت منها عملية سك النقود في بلاد اليونان وأوروبا قاطبة.

أنظر د/ إيمان لفتة حسن، مملكة ليديا (687 – 546 ق.م)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 3، 2014م، ص307 وما بعدها.

الوقت.

وقد قامت دول كثيرة بسك عملاتها من المعدنين الذهب والفضة بينما اقتصرت بعضها على سك عملتها من الفضة والبعض الآخر سك عملته من الذهب، وكانت كل عملة تحوي وزنًا ثابتًا من المعدن بدرجة نقاوة "عيار" معينة بسعر صرف محدد من الذهب والفضة.

وفي بادئ الأمر تناول الناس هذه الأوزان المعدنية تحت مسئولية أصحابها الذين كتبوا عليها أسماءهم أو وسموها بعلامات مميزة تدل على أنهم هم مصدرها، وأصبحت نقودًا خصوصية يخرجها الأغنياء وكبار التجار، وكانوا يسألون عنها أمام الحاكم إذا اتضح له وجود عيب فيها.

ولئن كان من السهل على من يتعامل بهذه النقود أن يتأكد من مقدار وزنها، فقد كان أصعب الأمور عليه أن يأمن الغش والتزييف فيها إذا كانت من معدن نفيس كالذهب والفضة. ولئن سنت بعض الدول القديمة كمصر واليونان قوانين تنص على عقوبات صارمة لمن يطفف الوزن أو يغش المعادن النفيسة، ولكن تنفيذ هذه القوانين بدقة لم يكن ميسورًا، وخصوصًا أن صاحب المعادن قد يكون جاهلًا ما فيها من غش؛ لأنه قبضها ثمنًا لبضاعة باعها لتجار أجانب من المستحيل تعقبهم وإدانتهم.

فلما عجزت تلك القوانين عن منع الغش، وضعت الحكومات وزنًا وعيارًا للمعادن التي تستعمل في التجارة، ثم أمرت أن تقدم هذه المعادن إلى المشرفين على مال الدولة؛ للتأكد من أنها مطابقة لما أمرت به، فإن كانت مطابقة وضعوا عليها خاتمهم، أو طابع الدولة؛ ليأمن الناس مكر المدلسين، وتعتمد التجارة على أوضاع معلومة مقدرة من الحكومات الموثوق بها.

ولو تأملت في ذلك لرأيت أن الدولة قد خطت الخطوة الأولى في سك العملة من غير أن تشعر، فهي لا تقصد إلا منع الغش من المعادن المتبادل بها وكانت تقوم بهذا العمل بدون أجر، لكنها فيما بعد أخذت عليه أجرًا جعلًا معلومًا من المعدن الذي يقدم لها لامتحانه.

ولم يطل الوقت بالحكومات حتى وجدت من دواعي الفخر وتعزيز السلطان، بل والكسب أيضًا أن تشتري المعادن وتضربها لحسابها الخاص من مثل تلك الأوزان والأعيرة التي اعتمدتها. ثم تطورت الفكرة مع الزمن إلى جعل المعادن في أحجام قليلة الوزن يسهل على الأفراد التعامل بها، ثم حفرت عليها نقوشًا، ثم لم تلبث أن صبتها في القوالب لتكون النقوش واحدة في جميع القطع المضروبة.

ولما كان الدين هو المسيطر في العصور القديمة، فقد جاءت نقوش العملة في سائر البلاد تقريبًا مستمدة من الأساطير الدينية، حتى تكون النقود موضع الاحترام والتقدير.

مرحلة النقود الورقية[29]

[29] () راجع في ذلك تفصيلاً:

رأينا أن الإنسان ظل لفترات طويلة من الزمن بعد اختفاء نظام المقايضة يستخدم النقود السلعية فالمعدنية على اختلاف أنواعها، وكان كل نوع يكفي لمواجهة متطلبات التبادل التجاري في المرحلة التي وجد فيها سواء على المستوي الداخلي فقط أو على المستويين الداخلي والخارجي وظل الحال كذلك إلي ما قبل الثورة الصناعية في أوروبا. وكلما تطورت عمليات التبادل التجاري داخلياً وخارجياً كلما ظهر الجديد في عالم النقود.

فقد ترتب على مخاطر حمل المسكوكات المعدنية والانتقال بها من مكان إلى آخر، الكثير من المخاطر التي تتعرض لها كالسرقة أو الضياع وتلك التي يتعرض لها حامليها, بالإضافة إلى صعوبة حملها. لذلك لجأ التجار إلى الصيارفة وبيوت المال ذات الشهرة الطيبة لإيداع ما لديهم من ذهب أو فضه في خزائنهم الحديدية مقابل صكوك إيداع اسمية تبين نوع وكمية النقود المودعة, وكان ذلك في القرن السادس عشر الميلادي.

ومع تطور العلاقة بين الأفراد والصيارفة وازدياد حجم التجارة واتساع دائرة النشاط الاقتصادي وما استلزم ذلك من زيادة الترحال ازدادت الودائع لدي الصيارفة عدداً وقيمة, وبالخبرة اكتشف الصراف ان نسبة من الودائع تظل لديه بصفه مستديمة دون طلب, ففكر في استغلالها في عملية الإقراض بفائدة, فزادت أرباحه من الإتجار في أموال الغير. وحتي يغري الناس بإيداع نقودهم لديه قام الصراف بطبع إيصالات لتسهيل عملية الإيداع والصرف وتقليل الجهد والتكاليف واكتساب ثقة الجمهور. وأمام إغراء الأرباح التي جناها من الإتجار من نقود الغير فكر في طريقة أخري لزيادة هذه الودائع, فتنازل عن اقتضاء أجر نظير حفظ هذه النقود وفي مرحلة ثانية أغراهم بدفع فائدة لهم عندما يقومون بإيداع نقودهم لديه. وكانت عملية الإقراض بفائدة مستمرة, ويستفيد الصراف من الفرق بين سعري الفائدة الدائنة والمدينة.

وبازدياد ثقة الأفراد في الصكوك الصادرة عن الصيارفة تم تداولها في السوق دون ضرورة إلى صرف قيمتها ذهبًا وذلك اختصارًا للوقت والجهد وتفاديًا لمخاطر نقل وتداول الذهب والفضة خاصة في العمليات الكبيرة. ومع تطور التجارة العالمية, وازدياد حجم السوق التجاري تحول هؤلاء الصيارفة إلى بنوك, فظهر مصرف البندقية سنة 1157م، ثم مصرف الودائع ببرشلونة سنة 1406م ومصرف أمستردام سنة 1690م ... الخ[30]

– د/ السيد محمد الملط، المرجع السابق، ص 66 وما بعدها.

– د/ عبدالله الصعيدي، النقود والبنوك، المرجع السابق، ص64 وما بعدها.

– د/ محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، المرجع السابق، . 42 وما بعدها.

– د/ كلاوس بيندر، صناع النقود، المرجع السابق، ص 23 وما بعدها.

– د/ عبدالله بن سليمان بن منيع، الورق النقدي، المرجع السابق، ص23.

- Marie Delaplace, “Monnaie et financement de l'économie”, DUNOD, 4e édition, 2013, p24.
- L. Randall wray, “ introduction to an Alternative History ofMoney” , Op. Cit, P 4.
- James M. Buchanan, "Constitutionalization of money", Op. Cit, P 10.

30 () وبنوك تشيلدز, وكوتس، وغيرها في إنجلترا سنة 1673م، وفى سنة 1694م أسس جماعة الماليين بنك إنجلترا العتيد بأن انتهزوا فرصة احتياج " وليم الثالث " للمال في محاربة الفرنسيين فأقرضوه 1200000جنيه بشروط منها : أن يعطيهم عنها ربحاً بواقع 8% سنوياً, وأن يصرح لشركتهم بإصدار بنكنوت يمثل قيمة هذا القرض.

وأول عهد فرنسا ببنوك الإصدار, البنك الذى أسسه الاسكتلندي المشهور johnlaw في باريس سنة 1716م، وقد غير اسمه بعد ذلك وصار البنك الملكي "Banque Royale" ليكون بنكاً للدولة, ولكن أمره لم يطل إذ افلس في سنة 1720م بسبب

وهكذا ومع مرور الوقت ازدادت ثقة الأفراد في أوراق البنكنوت الصادرة عن البنوك، بفضل الثقة التي منحتها البنوك لهذه الأوراق، الأمر الذى جعل الأفراد يفضلون التعامل بهذه الأوراق النقدية وتداولها فيما بينهم, دون الرجوع إلى البنك لسحب قيمتها من نقود معدنية نفيسة, الأمر الذى شجع معظم من لديهم نقود معدنية على إيداعها لدى البنوك والحصول مقابلها على أوراق البنكنوت. وفى المقابل شجع البنوك على إصدار المزيد من هذه الأوراق وكان يكتب عليها تعهد البنك بالدفع عند الطلب.

خلق النقود:

وبمرور الوقت تبين للبنوك أن حائزي أوراق البنكنوت لا يحضرون للبنوك لتحويلها إلى معادن نفيسة في وقت واحد, بل إن عدداً محدوداً هو الذى يحضر للبنوك ويطلب هذا التحويل, وفى ذات الوقت يحضر عدد آخر. وربما أكبر لإيداع ما معهم من معادن نفيسة والحصول مقابلها على أوراق بنكنوت, وهكذا تيارات متقابلة من الإيداعات والمسحوبات. الأمر الذى شجع البنوك على إصدار مزيد من أوراق البنكنوت تفوق ما لديها من معادن نفيسة, اعتقادًا منها ان الأفراد لن يحضروا مرة واحدة لسحب ودائعهم المعدنية النفيسة. وأن هذه الأوراق البنكية أصبحت كالنقود تمامًا وأن عملية إصدارها تحقق للبنوك أرباحاً كبيرة خاصة في عمليات الائتمان, فأخذت تستخدم هذه النقود الورقية في منح القروض والسلفيات للأفراد والمشروعات بما يحقق لها عوائد كبيرة, وهو ما يعرف بعملية خلق النقود .

وهكذا تزايدت تلك الإصدارات من الأوراق النقدية دون ان يقابلها معادن نفيسة وهو ما يسمي بالغطاء النقدي, اعتمادًا على ثقة الأفراد بقدرة البنوك على تحويل هذه الأوراق إلى معادن نفيسة عند الطلب.

ومع تقدم الثقة في النقود الورقية وزيادة التعامل بها زادت الكمية المطبوعة منها وقلت الحاجة إلى سك قطع من الذهب, واكتفي البنك بالاحتفاظ بالذهب في خزائنه في صورة سبائك يكون وزنها مساوياً للقيمة التي صدرت بها النقود الورقية, وبذلك تحول نظام الذهب تدريجياً من صورة المسكوكات الذهبية إلى نظام سبائك الذهب .

وحيث ان إصدار النقود الورقية قد تم زيادته تدريجيًا بحيث لم تعد النسبة بينهما وبين غطائهما الذهبي (1 : 1) بل اكتفت البنوك المصدرة بأن تحتفظ بغطاء من الذهب يمثل نسبة أقل من الواحد الصحيح لما هو مدون على الورقة النقدية فوصلت هذه النسبة إلى 20٪ في بعض الحالات.

وباندلاع الحرب العالمية الأولي سنة 1914م هرع الناس إلى البنوك لاسترداد ذهبهم المحفوظ في خزائنهم كأمانة، ولما كان ذلك غير ممكن تنفيذه إذ أن ما أصدرته البنوك من النقود الورقية يفوق بكثير ما لديها من ذهب, صدرت التشريعات التي تحرم على الناس طلب صرف نقودهم الورقية ذهباً من البنوك, وتوقف العمل بنظام المسكوكات الذهبية, وبموجب القانون أصبح للنقود الورقية قوة إبراء عام على المستوي القومي فقط, بينما اقتصر نظام سبائك الذهب على المعاملات الدولية مع فرض قيود شديدة على نقل الذهب خارج البلاد.

المشروعات الجنونية التي أوقعته وأوقع البلاد معه فيها ذلك المالي المقامر, وأخيراً جاء نابليون فأنشأ فيما أنشأ من إصلاح لبلاده بنك "فرنسا" سنة 1800م الذى يعد الآن فخر الاقتصاد الفرنسي وعماد النقد فيه.

وبناءً على مؤتمر جنوة سنة 1922م[31] بدأت دول العالم في تطبيق نظام الصرف بالذهب, وبمقتضى هذا النظام يحتفظ البنك المصدر للعملة الورقية بغطاء يمثل نسبة من قيمة العملة المصدرة "20٪ مثلاً" في صورة سبائك ذهبية أو عملة أجنبية لها غطاء من الذهب "إسترليني أو دولار مثلا".

وما ان حلت سنة 1934 حتي كانت نقود جميع دول العالم تقريبًا متحللة من أي ارتباط بالذهب فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر رصيد ذهب في العالم في ذلك الوقت. إذ أبقت على قابلية الدولار الأمريكي إلى التحول إلى ذهب في المعاملات الدولية فقط على أساس أن أوقية الذهب = 35 دولار, وبهذا تم إيقاف العمل بقاعدة الذهب, واستندت قيمة العملة الورقية في كل دولة على مقدرة اقتصادها من ناحية، وعلى القرارات الإدارية الصادرة من السلطات الحكومية والتي تحدد قيمة العملة أصلاً.

ولقد أثبتت الأحداث بعد ذلك أن معظم دول العالم قد فشلت في ضبط كمية الإصدار النقدي الورقي بما يتناسب مع الحجم الحقيقي للناتج القومي من السلع والخدمات مقيماً بأسعار تتناسب مع الناتج العالمي من نفس السلع والخدمات, بل ثبت فعلاً أن كثيراً من الحكومات قد أفرطت عن عمد في إصدار نقود ورقية حتي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المتزايدة سنة بعد أخري, خصوصًا خلال الحرب العالمية الأولى (1914 –1919) والحرب العالمية الثانية (1920 – 1945).

فلقد إنهار النظام النقدي الألماني تماماً وأوقف التعامل بالمارك الألماني نهائياً سنة 1923 كنتيجة لإسراف البنك المركزي الألماني في خلق كميات متزايدة من النقود الورقية خلال فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها. وفى الصين ارتفع الرقم القياسي لكمية النقد الورقي المتداول من 100 في سنة 1937 إلى 40788 في سنة 1945م.

جدول رقم (5) التضخم في الصين "من عام م1937م إلي 1945م"

السنة	الرقم القياسي لكمية النقد الورقي المتداول	الرقم القياسي للمستوي العام للأسعار
1937	100	100
1938	139	127
1939	206	214
1940	375	498

[31] () مؤتمر جنوة سنة 1922م : انعقد مؤتمر جنوة في الفترة من 4/10 إلى 1922/5/19م في جنوة بإيطاليا بمشاركة 34 دولة, وكان الغرض منه إقامة التوازن والنظام في الاقتصاد الأوربي خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولي وذلك عن طريق الرجوع إلى قاعدة الذهب في التعامل النقدي. انظر: د/ موسى محمد آل طويرش، العالم المعاصر بين حربين "من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة " (1914 – 1991)، الجامعة المستنصرية، دار المعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017م / 1438هـ، ص 62.

1941	800	1258
1942	1450	2758
1943	2900	12556
1944	7500	41927
1945	**40788**	**158362**

المصدر: د/ السيد محمد الملط، مرجع سابق، ص 104.

أما في مصر فقد ارتفع الرقم القياسي لكمية نقدها الورقي المتداول من 100 سنة 1939 إلى 426 في سنة 1945.

جدول رقم (6) التضخم في مصر من عام 1939م . إلى عام 1945م

السنة	الرقم القياسي لكمية النقد الورقي المتداول	الرقم القياسي للمستوي العام للأسعار
1939	100	100
1940	112	123
1941	140	161
1942	182	229
1943	248	271
1944	236	208
1945	426	321

المصدر : د/السيد محمد الملط . مرجع سابق . ص 105

وفي بريطانيا العظمي تحرك نفس الرقم من 100 سنة 1938م إلى 260 سنة 1947م.

ولكل ما سبق، ومن أجل احكام الرقابة على عملية إصدار أوراق البنكنوت أخذت الدولة في حصر عملية إصدار أوراق البنكنوت في بنوك محددة كبنك واحد في كل إقليم مثلاً, أو في بنكين أو ثلاثة, وهكذا. ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى قصر عملية الإصدار على بنك معين يكون مسئولًا عن هذه المهمة أمام الحكومة وفقًا لضوابط محددة, أهمها مراعاة نسبة الغطاء من الذهب كالبنك الأهلي في مصر قبل إنشاء البنك المركزي المصري[32], وبنك باريس في فرنسا.

32 0 أنشئ البنك المركزي المصري بقرار جمهوري عام 1961 ككيان مستقل وهو يمثل البنك الرسمي للحكومة المصرية, ومن مسئولياته :
- إصدار العملة المحلية, وهي الجنيه المصري بكافة فئاته.
- صياغة السياسية النقدية, وتحديد أدواتها التي يمكن استخدامها وإجراءات تنفيذها.
- المحافظة على استقرار الجنيه المصري.
- الرقابة على البنوك.
- إدارة ديون الحكومة.

ثم بعد ذلك أخذت بعض الحكومات في تأمين تلك البنوك, كما حدث في فرنسا سنة 1945م, وفى إنجلترا سنة 1945 أيضاً, وفى مصر سنة 1960م

وفى مرحلة لاحقة تم إسناد مهمة إصدار أوراق بنكنوت إلى بنك معين في كل دولة يسمي بالبنك المركزي وهو بنك مملوك للدولة, والذى من أهم وظائفه إصدار أوراق البنكنوت وفقًا لضوابط قانونية محددة. هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الوظائف أهمها كونه بنك الحكومة, وبنك البنوك, ومراقبة الائتمان في الدولة.

مرحلة النقود المساعدة (33)

انتهينا إلى أن أوراق النقد والتي تسمى بالعملة هي النقود القانونية الرئيسية المعروفة والمتداولة قانونًا في كل دول العالم تقريبًا, وأن لكل دولة عملتها الخاصة بها, وأن لهذه النقود قوة إبراء للديون غير محدودة, وأن هذه النقود لا يصدرها سوى بنك واحد في كل دولة وهو البنك المركزي.

ولكن نظراً لأن أوراق البنكنوت عادة ما تكون كبيرة القيمة, تقوم الحكومة ممثلة في وزارة المالية بإصدار قطع نقود ذات قيم أو فئات صغيرة تسمى بالنقود المساعدة, وأحياناً تسمي بالنقود الحكومية, والهدف الأساسي من إصدارها هو مساعدة أوراق البنكنوت في تسهيل عمليات المبادلات ذات القيم البسيطة, ولذلك فإن هذا النوع من النقود المساعدة لا يتمتع إلا بقوة إبراء محدودة بعكس أوراق البنكنوت التي تتمتع بقوة إبراء غير محدودة. ولذلك يجوز للدائن أن يرفض قبول سداد دينه بهذه النقود المساعدة إذا تجاوز دينه حداً معيناً. والنقود المساعدة شأنها شأن النقود الورقية فقيمتها كنقود أعلي من القيمة السوقية للمعادن التي تحويها كل وحدة من هذه العملات .

ومن حيث شكل هذه النقود, فهي لا تأخذ شكلاً واحداً, وإنما تأخذ أشكالاً كثيرة ومتنوعة تختلف من دولة إلى أخري, وفى الدولة الواحدة تختلف من زمن لأخر, فقد تكون على شكل مسكوكات معدنية كنحاس أو نيكل أو برونز, وقد تكون على شكل نقود ورقية بفئات صغيرة. ومن أمثلة النقود المساعدة, المائة قرش والخمسون قرشاً في مصر, والفلس والخمسون فلساً والمئة فلس في الكويت, وعادة ما تمثل هذه النقود نسبة ضئيلة من مجموع النقود المتداولة فى الدولة.

مرحلة النقود المصرفية (34)

بعد التوسع الكبير في استعمال أوراق النقد بدأ الناس يشعرون مرة أخرى بالمخاطر التي يتعرضون إليها نتيجة لحمل

---

33 () رجع في ذلك تفصيلاً

- د/ فاروق بن صالح الخطيب، النقود والسياسات النقدية، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، الطبعة الأولى، 2014م، ص 44 وما بعدها .
- د/ عبدالنبي إسماعيل الطوخي، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الخارجية، جامعة أسيوط كلية التجارة 1993 ـ ص 38 وما بعدها.

34 () راجع في ذلك تفصيلاً:

- د/عبدالله الصعيدى، النقود والبنوك، المرجع السابق، ص 67 وما بعدها.
- د/ محمد زكي شافعي، مقدمة فى النقود والبنوك، المرجع السابق، ص 48 وما بعدها.
- د/عبدالهادي عبدالقادر سويفي، اقتصاديات النقود والبنوك، المرجع السابق، ص 44 وما بعدها.
- Marie Delaplace, "Monnaie et financement de l'économie", Op. Cit, p27.

هذه الأوراق النقدية معهم, حيث أن ضياع هذه الأوراق معناه فقدان لقيمة حقيقية, ولذلك بدأ الأفراد مرة أخري يودعون الأوراق النقدية في البنوك حفاظاً عليها وذلك مقابل تعهد من جانب البنوك بدفعها عند الطلب سواء جزئياً أو كلياً.

فلقد تطورت النقود من مرحلة النقود الورقية إلى مرحلة النقود المصرفية على المنوال نفسه الذى انتقلت منه النقود من مرحلتها المعدنية إلى مرحلتها الورقية, فكما أن إيداع الذهب لدي البنك قد أدي إلى استخدامه في خلق نقود من نوع جديد هي النقود الورقية, فإن إيداع هذه النقود الورقية نفسها لدى البنك قد أدي إلى استخدامها في خلق نقود من نوع جديد هي النقود الكتابية.

ولقد سميت بهذه التسمية نسبة إلى المصرف أو البنك الذى يقوم الأفراد بإيداع الأوراق النقدية فيه, وتعتبر النقود المصرفية أحدث أنواع النقود واهمها, إذ يمثل هذا النوع من النقود أعلى درجات التطور النقدي بسبب استخدام وحدة مجردة من المديونية للقيام بوظائف النقود. فقد شهد القرن التاسع عشر ازدياد أهمية الودائع الجارية كأداة لتسوية الديون في كثيراً من البلدان حتي صارت نقود الودائع أهم وسائط الدفع في النظم المصرفية المتقدمة, وأصبح الشيك[35] وهو الأداة الرئيسية التي تنتقل بها ملكية هذه النقود أهم أدوات الائتمان في العصر الحديث, والوسيلة الأولي للوفاء بالمدفوعات النقدية الكبيرة في معظم دول العالم.

وعلى ذلك فالنقود المصرفية أو النقود الكتابية أو نقود الودائع أياً كان المسمى, هي النقود القابلة للسحب من البنوك التجارية عند الطلب بموجب أوامر دفع, هذه الأوامر تكون في صورة شيكات أو في أية صورة من صور التعامل على ودائع البنوك والتي هي في تطور مستمر.

وتنقسم الودائع إلى نوعين أساسين:

النوع الأول : الودائع الجارية, وهي عبارة عن ديون في ذمة البنوك قابلة للدفع عند الطلب, ويمكن تحويلها من فرد إلى أخر, وتستعمل الشيكات أو أوامر الدفع في نقل ملكية هذا النوع من الودائع, ولذلك تسمي بالودائع الجارية, وتعني بالنسبة إلى البنوك التزام مصرفي بدفع مبلغ معين من وحدات النقد القانونية للمودع أو لآمره عند الطلب.

النوع الثاني : الودائع لأجل أو بإخطار, يلتزم البنك المودع لديه بدفعها عند انقضاء الأجل أو بعد الإخطار بفترة محددة.

ومع تطور النقود المصرفية وزيادة حجم التعامل بها من قبل الأفراد, اكتشفت البنوك أن غالبية المودعين لودائع في شكل نقود ورقية لديها, يقومون بتداول النقود فيما بينهم عن طريق الشيكات التي يحررونها لبعضهم, وأن أقلية ضئيلة هي التي تطلب سحب مبالغ في شكل نقود ورقية من ودائعها أو حساباتها لديها، فضلًا عن هذا فإنه يقابل هذه الأقلية أفراد أخرون يأتون إلى كل بنك يومياً حاملين نقوداً لإيداعها لديه ابتداء, ويخرجون منه حاملين دفاتر للشيكات وتعهداً

[35] () الشيك أمر مكتوب وفقًا لأوضاع حددها العرف, يطلب به الآمر ويسمي الساحب من المسحوب عليه وهو غالبًا بنك أن يدفع بمقتضاه وبمجرد الإطلاع عليه مبلغًا معينًا من النقود لإذن شخص معين أو لحامله.

من البنك برد هذه النقود بمجرد طلبها أو يأتون بهذه النقود لزيادة ودائعهم لديه.

وكان من الطبيعي أن تلجأ البنوك إلى ما سبق أن لجأت إليه في الماضي, وأن تصدر تعهدات بدفع نقود عند الطلب تزيد في قيمتها عن قيمة ما لديها فعلًا من النقود في خزائنها, ولكن ليس للحد الذى يعرض مركزها للخطر.

وهكذا أصبحت البنوك تقرض الأفراد, وذلك بأن تعطي للمقترض ائتماناً بمبلغ القرض يعيده في حسابه لدى البنك, ومن ثم يصبح المقترض صاحب وديعة لديه بمقدار مبلغ القرض أو الائتمان الممنوح له يمكنه استخدامها بواسطة الشيكات, على النحو نفسه الذى تستخدم به الوديعة الحقيقية أو الأصلية التي أنشأها إيداع الفرد لنقود ورقية لدي البنوك دون أية تفرقة.

وقد احتفظت البنوك في خزائنها بقدر معين من النقود الورقية كاحتياطي نقدي لمواجهة ما يقدم إليها من طلبات سحب لهذه النقود يومياً, تمامًا كما سبق أن احتفظت من قبل بقدر معين من الذهب لمواجهة طلبات تحويل النقود الورقية إلى ذهب.

وهكذا لم يعد حجم النقود الكتابية يقتصر على حجم الودائع الحقيقية, بل أضيف إليه حجم الودائع التي خلقتها البنوك أو الائتمان الذي خلقته على هذا النحو. وهنا كان لزاماً على الدولة أن تتدخل لمواجهة قدرة البنوك هذه على زيادة العرض الكلي لحجم النقود في المجتمع وذلك بتنظيم عملية عرض النقود الكتابية ولرقابة خلق الودائع أو خلق الائتمان.

وإذا كان من الصحيح أن النقود الكتابية لا تعدو أن تكون نوعاً من أنواع النقود, مثلها في ذلك مثل النقود الورقية, إلا أنه يمكن التفرقة بين هذين النوعين من النقود من ناحيتين :

أولهما : أن النقود الورقية يعترف لها القانون بصفة الإبراء النهائية من الديون, في حين أن هذه الصفة اختيارية للنقود الائتمانية, وتتوقف على الثقة التي يضعها العملاء في البنوك التجارية, فضلاً عن الثقة في الشخص الذي أصدرت إليه.

حيث لا يجبر القانون أي شخص على قبول شيك وفاء لدين أو ثمن لمشتريات ومع هذا فالنقود الكتابية قد اتسع نطاقها لسهولة الاستعمال والقدرة على التجزئة، كما أنها أقل أنواع النقود تعرضاً للسرقة، كذلك فإن الحماية القانونية التي يحيط بها المشرع الشيك قد زاد من الثقة ومن القبول العام له في الوفاء بالالتزامات.

ثانيهما : أن النقود الورقية لا تقبل التحول إلى ذهب في الوقت الحاضر، لهذا لا يلتزم بنك الإصدار بإجابة طلب من يريد تحويل ما يحمله من أوراق نقدية إلى ذهب. لكن الحال بخلاف ذلك بالنسبة إلى النقود الكتابية, فالبنوك التجارية ما تزال ملتزمة بتحويل ديونها التي تتخذ شكل ودائع إلى نقود ورقية بصفة عامة, بمجرد طلب المودع ذلك إذا تعلق الأمر بوديعة تحت الطلب أو حساب جار أو بعد تقديم إخطار من صاحب الوديعة ومضى الفترة المحددة إذا كان الأمر خاصاً بوديعة لأجل.

وهكذا شهد العالم تطوراً مستمراً في ماهية الأشياء التي ارتفعت إلى مرتبة النقود بغية التغلب على العقبات التي تواجه إتمام المبادلات والتخفيض قدر الإمكان من نفقات المعاملات، فمن السلع بصفة عامة إلى استخدام المعادن ,

ومن المعادن إلى التركيز على الذهب والفضة , ومن الذهب والفضة إلى النقود الورقية , ومن النقود الورقية إلى نقود الودائع وذلك قبل أن يشهد العالم هذا التحول الجذري نحو تعميم وسائل الدفع الإلكتروني.

مرحلة النقود الإلكترونية[36]

مع تطور تكنولوجيا الاتصالات, ظهرت طريقة جديدة لتسوية المدفوعات, هذه الطريقة هي ما تعرف بالوسائل الإلكترونية للدفع أو بالنقود الإلكترونية. وتتمثل النقود الإلكترونية في وحدات أو رموز ذات قيمة نقدية يمكن عدها ونقلها على شبكات الإنترنت كوسيلة للدفع, وتتحدد قيمتها بما لدى المتعامل فيها من رصيد نقدي بالبنوك.

شكل (1) أنواع النقود وأشكالها عبر التاريخ

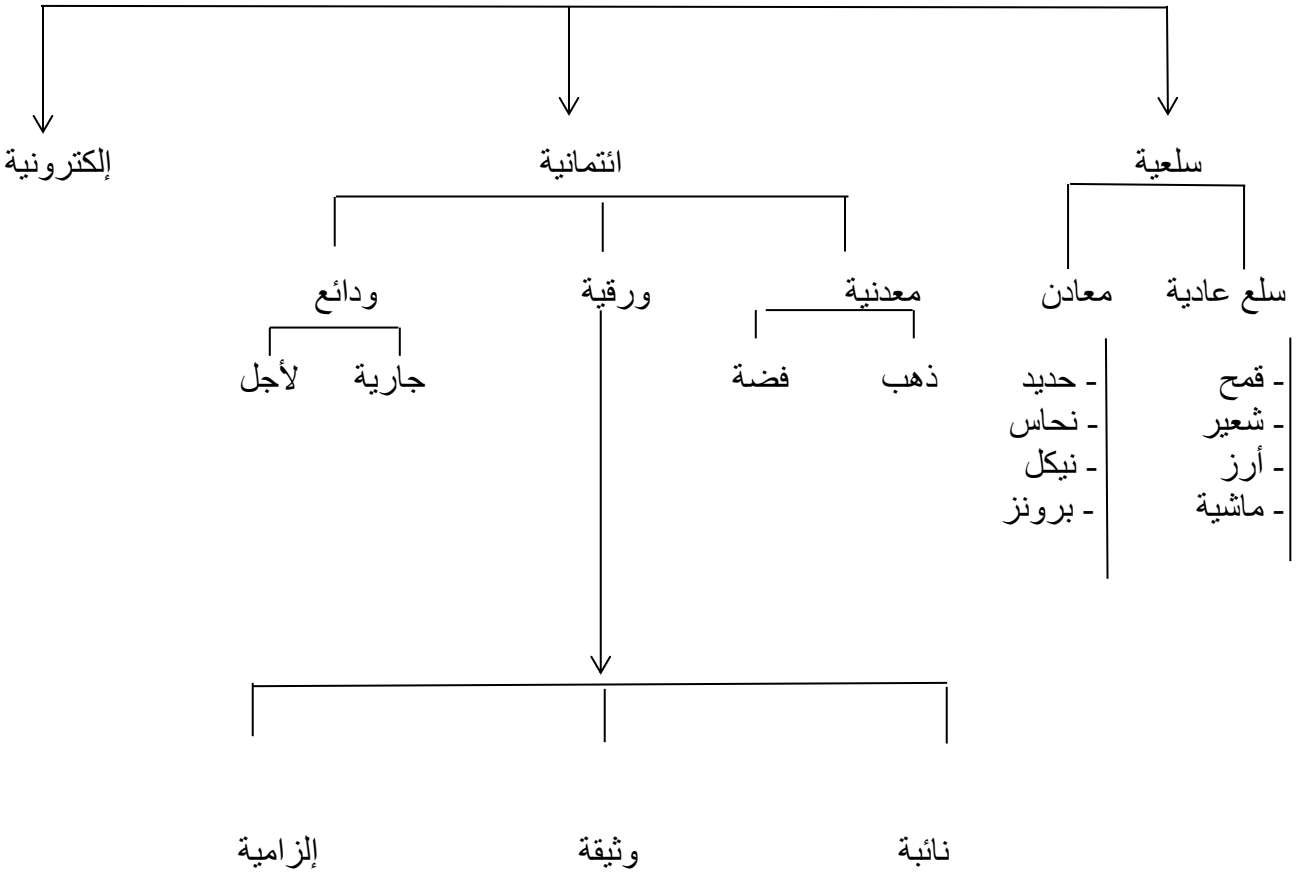

المصدر : إعداد الباحث.

[36] ا.د/ ودان بوعبدالله، الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، الطبعة الأولى، 2021/2020م، ص17.

الخاتمة

من خلال ما سبق و من خلال دراستنا و تحليلينا لمختلف العناصر المتعلقة بالنقود أمكننا الوصول إلى معرفة الأهمية البالغة للنقود و الدور الحيوي الذي تلعبه في مختلف الأنظمة الإقتصادية و مدى تدخلها في تنظيم العلاقات الإقتصادية .

و هكذا شهد العالم تطوراً مستمراً في ماهية الأشياء التي إرتقت إلى مرتبة النقود بغية التغلب على العقبات التي تواجه إتمام المبادلات و التخفيض قدر الإمكان من نفقات المعاملات . و الواقع أن البحث في طبيعة النقود أو ماهيتها هو بحث بالغ الأهمية سواء من الناحية النظرية أو العلمية , و إذا كان الكتاب يختلفون فيما بينهم إختلافا كبيرا في تعريف النقود فإنهم يتفقون جميعا على تعريفها بالنظر إلى وظائفها فالأمر الجوهري هو أن أي شيء يعتبر نقودا في الحدود التي ينال فيها قبولا عاما بين أفراد المجتمع كوسيط في المبادلات و كمقياس للقيم وكأداة للإحتفاظ بالقيم ووسيلة للمدفوعات الآجلة .

المراجع

المراجع باللغة العربية

- **صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب المساقاة، باب 21 بيع البعير واستثناء ركوبه، حديث 715، تحقيق د/ محمد فؤاد عبد الباقي، طباعة دار إحياء التراث العربي، بيروت.**
- **لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولي، 2010م.**
- **معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس، تحقيق وضبط د/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م.**
- **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، د/ محمد عمارة، دار الشروق – بيروت, القاهرة، الطبعة الأولي، 1413 هـ / 1993م.**
- **المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الخامسة، حرف النون، مادة "نقد"، 2011م.**
- **د/ رمضان صديق، النقود والبنوك والسياسة النقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2008م**
- **د/ عبد الهادي عبد القادر سويفي، اقتصاديات البنوك والتجارة الخارجية، جامعة أسيوط (كلية التجارة)، العام الجامعي 1995 / 1996م**
- **د/ أنور إسماعيل الهواري، اقتصاديات النقود والبنوك، كلية الحقوق جامعة الزقازيق، 1986/1985م**
- **د/ عبد الله الصعيدي، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة 2005م.**

- د/ عبدالله بن سليمان بن منيع، الورق النقدي(حقيقته- تاريخه - قيمته - حكمه) المعهد العالي للقضاء، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، 1404هـ/1984م.
- د/ محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1962م
- د/ خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود: الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1432هـ/2011م
- د/ حازم الببلاوي، دراسة في النظرية النقدية، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، 1996م
- د/ محمد زكي المسير، اقتصاديات النقود، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982م
- د/ سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2018م
- د/ رفيق يونس المصري، النقود في الاقتصاد الإسلامي، دار المكتبي (دمشق القاهرة الشارقة)، الطبعة الأولى، 1434هـ/ 2013م
- د/ عبد الهادي على النجار، اقتصاديات النقود والمصارف مع وجهة نظر إسلامية، مكتبة الجلاد الجديدة، المنصورة، 1998/1997م
- د/ عبد المنعم البيه، اقتصاد النقود والبنوك، مطبعة اتحاد الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1956م
- د/ علي أحمد السالوس، استبدال النقود والعملات، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، 1405هـ/1985م
- د/ كلاوس بيندر، صناع النقود، ترجمة/ خالد غريب علي، مراجعة/ هاني فتحي سليمان، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2015م
- د/ زكريا مهران، موجز النقود والسياسة النقدية، مؤسسة هنداوي، 2018م، ص9.
- د/ إيمان لفتة حسن، مملكة ليديا (687 – 546 ق.م)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 3، 2014م
- د/ فاروق بن صالح الخطيب، النقود والسياسات النقدية، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، الطبعة الأولى، 2014م.
- د/ عبدالنبي إسماعيل الطوخي، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الخارجية، جامعة أسيوط كلية التجارة . 1993
- د/ سارة متلع القحطاني – رسالة دكتوراه بعنوان "النقود الإلكترونية: حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية" – جامعة الكويت – 2008م
- ا.د/ ودان بوعبدالله، الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، الطبعة الأولى، 2021/2020م.

- المراجع الأجنبية

-Lester v. Chandler, "The Economics of Money and Banking" A Harper International Edition, 1969.

-Frederic S. MI shkin, Apostolos Serletis, " the Economics of money, Banking, and Financial markets", Fourth canadi An Edition, 2009.

-Marie Delaplace, "Monnaie et financement de l'économie", DUNOD, 4e édition, 2013.

-Mr. BEN YAOU Madjid," Présentation et Comparaison de la Politique Monétaire de l'Algérie et du Congo", Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou Facultés des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion Département des Sciences Economiques,2019.

-VOISIN Michel, « comprendre monnaie et la politique monétaire », 3º édition, BREAL, Paris, 2016.

-James M. Buchanan, "Contitutionalization of money", (CEPS) centre for European policy studies, 12 May 2009.

-MOUNIR SMIDA, "L'ECONOMIE MONETAIRE PAS A PAS", Université Virtuelle de Tunis, 2007.

- L. Randall wray, " introduction to an Alternative History ofMoney" working paper No 717, levy Economics Institute of Bard College, may 2012.

- Martin Shubik, "the many properties of money: A strategic market Game Analysis", Cowles Foundation for Research in Economics, ATYALE university, September 1985.